الخاتمة

الخَاتِمَةُ

أحمدُ الله تعالى في انتهائي كما حمدته في ابتدائي، وأصلي وأسلم على خير خلقه سيدنا محمد، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، وعلى من اقتدى بهداه، واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أمّا بعد..

فقد طوفت في هذه الرحلة حول مبحث من أهم مباحث علم أصول الفقه، ألا وهو مبحث الدلالات، بدءًا من تعريف الدلالات، وبيان أقسامها وأركانها، والفرق بين الدلالة باللفظ ودلالة اللفظ؛ ليتمهد الحديث بعد ذلك عن ركائز الدلالة الكبرى وروافدها الرئيسة، أولها: الوضع اللغوي، ويشمل الكلام عن الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمشترك، وثانيها: الاشتقاق، ويشمل الكلام عن تعريفه وأركانه، وفائدته وأقسامه، وثالثها: القرائن بنوعيها: المقالية- الداخلية والخارجية-، والحالية المقامية، ثم تبع ذلك تطبيقات أصولية على القرائن؛ توضح أهميتها في أبواب المطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز، والخصوص والتخصيص، وتعيين المراد بالمشترك.

تلا ذلك الحديث عن طرق الدلالة، **أولها**: المنطوق (دلالتي المطابقة والتضمن)، **وثانيها**: المفهوم (دلالة الالتزام) بأنواعه: دلالتي الاقتضاء والإشارة، ومفهومي الموافقة والمخالفة، **وثالثها**: القياس، وأهم أنواعه: قياس العلة، وقياس المناسبة أو رعاية المقاصد.

ثم ختم الحديث عن الدلالات بتفصيل القول في البيان، ووجوهه، ومراتبه، وكيف أن البيان يكون بقول الله وقول رسوله ﷺ، كما يكون بفعل النبي ﷺ، وأن البيان بالقول ينقسم إلى: المحكم (المبين بنفسه) بنوعيه: النص والظاهر، والمتشابه (المبين بغيره) بنوعيه:

المجمل والمؤول، وأن البيان بالسنة الفعلية يشمل كل أنواع الفعل بما في ذلك إشارته ﷺ وكتابته إلى عماله، وكذا تركه، فإن كان الترك تركًا للإنكار على قول أو فعل وقع بين يديه أو شاع في عصره سمِّيَ تقريرًا.

حتى إذا أُحكم البناء، وتجلت الحقائق، تمّ سرد الشبهات التي أثارها روّاد المدرسة العصرانية، الواحدة تلو الأخرى، مع تذييل كل شبهة بالرد عليها، مستثمرًا ما يعتريها من تناقض داخلي، يكشف عن زيفها، وأمكن تصنيف الشبهات إلى قسمينْ كبيرين، احتل كل واحد منهما بابًا مستقلاً، اختص أولهما بتعطيل الدلالة، واختص الثاني بتحريف الدلالة، ومن المعلوم أن بين التعطيل والتحريف ارتباطًا وثيقًا، حتى كأنهما وجهان لعملة واحدة؛ فالتحريف يتضمن- ولابد- تعطيلاً عن المعنى الأصلي كخطوة أولى لإثبات المعنى المخترع، كما أن التعطيل يؤدي- في الغالب- إلى تحريف.

وكانت أولى خطوات تعطيل الدلالة: نزع القداسة عن الدلالة القرآنية ثم دلالة السنة النبوية، لتأتي الخطوة الثانية: نفي الدلالة الذاتية للنص من خلال آليات مُدَّعاة، على رأسها: استحالة الوصول إلى القصد الإلهي؛ لأن النص القرآني تأنسن منذ نزوله على النبي ﷺ، وتحول من كونه نصًّا إلهيًّا إلى كونه فهماً إنسانيًّا، لتأتي آلية نفي امتلاك الحقيقة المطلقة لتسوى بين الفهوم المختلفة، ومن ثم يمكن الجهر بالتحرر من سلطة النصوص. فإذا استقر نفي وجود دلالة ذاتية للنص، أمكن الحديث- عندئذ- على تاريخية الدلالة، وارتباطها بالبيئة التي نزل فيها النص، وتأسيس ذلك على بدعة خلق القرآن، مع نفي كتابته في اللوح المحفوظ، كل ذلك لإثبات أن القرآن منتَج ثقافي، تشكل في الواقع والثقافة في مرحلة تاريخية معينة ذات طابع أسطوري. وبالحديث عن تاريخية الدلالة ساغ لأصحاب القراءة العصرية المناداة بنفي عموم الدلالة، الذي يرتكز على رفض شمولية النص لكل الوقائع، ورفض تحكيم الفهم الحرفي للنصوص في كل مجالات الحياة: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. أضف إلى ذلك بعض

المحاولات الخاصة كمحاولة المهندس محمد شحرور الفصلَ بين القرآن والكتاب، وتقسيم آيات القرآن إلى أقسام لم يسمع بها من قبل، حتى كان المهند شحرور محلاً للنقد من إخوانه العصرانيّين مثل الدكتور نصر حامد أبو زيد، الذي فنّد الكثير من آرائه.

أمّا تحريف الدلالة فقد أمكن رصد أهم منطلقاته، حيث كان أولها: التغريب، بدءًا من استقاء المادة الأساسية للشبهات من الغرب، وانتهاءً بمحاولة نقل التجربة الغربية في نقد المسيحية والتمرد على سلطان الكنيسة، من خلال محاولات متعسفة في إيهام القارئ بتطابق الواقعين: واقع الغرب المسيحي في العصور الوسطى، وواقع العرب الإسلامي في العصر الحديث. وثانيها: الاتجاه الإنساني، المتمثل في التركيز على الإنسان المخاطب بالنص القرآني، لا على قائله. وثالثها: تقديم العقل على النقل، والإعلاء من شأن الأدلة العقلية ووضع الدلالة اللغوية في آخر سلم الأدلة. ورابعها: أولوية الواقع، فالواقع أولاً والواقع ثانيًا والواقع أخيرًا.

أمّا منهج العصرانيّين الذي ساروا عليه في تحريفهم للدلالة، وتنفيذ ما سَمّوه بالقراءة المعاصرة أو التأويل العصري للنصوص الدينية، فقد قام على أربعة محاور، أولها: إعمال السياق بمفهومه الجديد، ومستوياته المتعددة، وثانيها: إنتاج دلالات جديدة للنصوص. وثالثها: اختراع مستويات جديدة للدلالة، وإدراج الدلالة الأصلية (التاريخية) ضمن المستوى الملائم لها، ورابعها: سمطقة الدلالة القابلة لذلك؛ للانتقال من المعنى إلى المغزى، أو من الدلالة التاريخية إلى الدلالة العصرية.

وبعد هذا كله، أود أن أقرر الأمور التالية:

أولاً: إن من الأهمية بمكان: العناية بالعربية لمن أراد خوض غمار أصول الفقه، ورام استنباط الأحكام الشرعية؛ فالعربية في مدلولاتها وأساليب الخطاب فيها هي الركن الركين لقواعد تفسير النصوص واستنباط الأحكام في الشريعة الإسلامية الغرّاء.

ثانيًا: ينبغي لدارس علم أصول الفقه الاستفادة من كلام المتأخرين، ولكن دون إهمال لكلام المتقدمين، بل يكون تحليل الخطاب هو أداته، والنظر في مراحل تطور علم أصول الفقه هو وسيلته، سواء كان هذا النظر والتحليل على مستوى الشكل والأسلوب، أو على مستوى الموضوع والمضمون؛ فلا غنى لنا عن العودة إلى سلاسة الرسالة، مع الاستفادة من عصير المستصفى، وأزهار الروضة، وفوائد المسوّدة، ومقاصد الموافقات ، وسعة البحر، وتنقيحات الإرشاد.. الخ.

ثالثًا: إن الحِكَم والمصالح في التشريع- في حقيقة الأمر- إمّا معتبرة وإمّا ملغاة، ولا وجود لقسم ثالث مرسل عن الاعتبار، وإنما الاعتبار إمّا أن يكون بالأدلة الخاصة- نصوص من الكتاب أو السنة أو الإجماع- أو بأدلة شرعية عامة وكلية مقطوع بها شكّلت ما يُعرف بالمقاصد الشرعية، وهو ما يُدخل ابتناء الأحكام الشرعية عليها داخل دائرة القياس، الذي يرجع هو الآخر إلى دلالات الألفاظ الشرعية.

رابعًا: خطاب الشرع بيانٌ عن الأحكام التي شرعها الله لعباده، ولكن جعل الله هذا البيان على مراتب ليتحقق الابتلاء بالرد إليه لا الرد إلى الأهواء؛ فأقام المحكم من الخطاب أُمًّا للكتاب، ووضع المتشابه امتحانًا يُظهر به زيغ القلوب؛ ومن ثم فلابد من عناية خاصة بمباحث التأويل، لِمَا فيها من تحديد معالم الطريق في فهم النصوص، والتزام الجادة عند معالجتها، ممّا يكشف تأويل المنحرفين في عقائدهم أوعقولهم.

خامسًا: إن رواد التيار العصراني يعانون من تباين في أفكارهم يصل إلى حدّ التناقض، إلا أنهم يلتقون على هدف واحد هو دفع الحياة في العالم الإسلامي لتتبع سنن الحياة الغربية، كما أنهم يلتقون للوقوف في وجه أهل السنة المدافعين عن هوية الأمة الإسلامية. وهذا يفرض على أبناء الصحوة الإسلامية أن يعتصموا بحبل الله جميعًا ولا يتفرقوا، وإلا يفعلوا تكن فتنةٌ في الأرض وفساد كبير.

سادسًا: إن العصرانيّين هم المؤثرون- غالبًا- في مسيرة ما يسمى بالفكر والثقافة في العالم الإسلامي اليوم، وهم المتنفذون في أكثر وأهم أجهزة الإعلام، ومراكز التوجيه والتأثير والقيادة، سواء على شكل كراسي علمية، أو أحزاب سياسية، أو منظمات حقوقية، أو مؤسسات صحفية، أو هيئات ثقافية، أو مجموعات نخبوية.. الخ. وهذا يفرض على الحركات والمؤسسات الإسلامية أن يكونوا أشد يقظة، وأكثر استعدادًا لمواجهة كافة مخططات الغزو الفكري، المصنَّع غربيًّا، والمنفَّذ داخليًّا، وأن تكون أساليبهم العلمية والفكرية والعملية بقدر مستوى التحدي.

سابعًا: أود التذكير بأهمية الدراسات العليا- لاسيما في مجال أصول الفقه- وما يجب أن تؤديه لخدمة هذا الغرض، ألا وهو تصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة، ودفع الشبه، والوقوف أمام هجمات الغزو الفكري. وأرجو أن يكون هذا البحث إسهامًا في الجهاد في سبيل الله، ونصرة رسول الله ﷺ، وأعتذر عن ما كان فيه من نقص وتقصير، فإن الموضوع لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهد من أساتذتنا وعلمائنا وزملائنا الأفاضل، وما قدمته فهو إعذارٌ إلى الله، ورغبة فيما عنده من مغفرة ورحمة، وتشبهًا بأهل الفضل والكرم، إن التشبه بالكرام فلاح.

وصلّ اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

سبحان رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.